العرب
السبت 2021/09/25
السنة 44 العدد 12190

الجزائر تطلق صندوقا للأموال المنهوبة رغم صعوبات استرجاعها

مخاوف متصاعدة من تسوية سياسية بين الحكومة ورموز الفساد

خصّصت السلطات الجزائرية صندوقا لاسترجاع الأموال المنهوبة وفقا لتعهّدات الرئيس عبدالمجيد تبون في حملته الانتخابية، لكن المسألة أثارت جدلا واسعا بشأن قيمة تلك الأموال ومجالات توظيفها، وسط مخاوف متصاعدة من إبرام صفقة سياسية للتسوية بين الحكومة ورموز الفساد بالبلاد.

صابر بليدي

الجزائر - قررت الجزائر إنشاء صندوق لما يعرف بـ"الأموال المنهوبة" وسط جدل وغموض حول حجم تلك الأموال ووجهات توطينها وطرق استعادتها، فرغم تقديرها بالمليارات من الدولارات، إلا أنه لم يسترجع منها إلا نحو 850 مليون دولار إلى غاية الآن.

وأطلقت الحكومة الجزائرية صندوقا خاصا بالأموال المنهوبة بمسمى "الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد"، بحسب ما ورد في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، مع تكليف وزير المالية بمهمة التصرف فيها والصرف.

وجاء ذلك في خضم جدل متصاعد حول مصير الأموال المنهوبة خلال العقدين الأخيرين المحسوبين على الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة، حيث فشلت السلطة الجديدة إلى حد الآن في استعادة الأموال المذكورة، وفي تقديم حصيلة شفافة حول حجمها ومواطن تواجدها ولا الآليات المطبقة لاسترجاعها، رغم أنها كانت ضمن التعهدات التي أطلقها الرئيس عبدالمجيد تبون خلال حملته الانتخابية في 2019.

> تقارير محلية تحدثت عن عواصم خليجية وأوروبية كانت وجهة مفضلة لمحوّلي الأموال الجزائرية المنهوبة إلى الخارج

ولئن قدرها الرئيس تبون بـ"العشرات من المليارات"، فإن التقديرات تضاربت بشأن حجمها، وتحدث خبراء عن تضخيم لفواتير الاستيراد خلال العقدين الأخيرين بنحو مئتي مليار دولار، بينما تحدث كتاب صدر في فرنسا خلال السنوات الماضية عن تحويل خمسين مليار دولار من الجزائر إلى فرنسا في الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2015.

وشكّل التصريح الذي أدلى به المحامي ورجل القانون فاروق قسنطيني في بحر هذا الأسبوع حول إبلاغه من طرف وزير مسجون حاليا لم يكشف عن هويته، عن امتلاكه لحساب ضخم في سويسرا يتضمن ملياري دولار، استفزازا مباشرا للجزائريين، خاصة وأن المصالح المختصة لم تتحرك لاستيضاح الأمر من صاحب التصريح.

وقدر القضاء الجزائري حجم الأموال المسترجعة بنحو 850 مليون دولار تتمثل في ممتلكات وعقارات وأموال تمت مصادرتها من أصحابها بعد استيفاء المراحل القضائية، لكن ذلك لا يمثل إلا جزءا يسيرا مما تم نهبه خلال العقدين الأخيرين بشهادة مسؤولين كبار ورجال أعمال وضباط سامين في الجيش والأمن.

وتعتبر الحقبة المذكورة أزهى مرحلة مالية في تاريخ البلاد، حيث حققت عائدات ضخمة من مبيعات البترول والغاز قدرت بنحو 1200 مليار دولار، غير أن مفعولها وتأثيرها لم يتجسدا في تحقيق نهضة شاملة في البلاد أو وضعها على خط انطلاق الدول الناشئة، حيث كانت عرضة للنهب والتبديد والشراء العشوائي للسلم الاجتماعي، وعادت البلاد إلى دوامة أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ صائفة العام 2014، بسبب تهاوي أسعار النفط حينها وبداية تقلص الإنتاج، ثم تأثيرات الجائحة الصحية العالمية.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد تعهد بـ"استعادة الأموال المنهوبة" وبأنه "يعرف أماكن تواجدها"، إلا أنه لم يتجسد شيء من تعهده إلى غاية الآن رغم مرور قرابة العامين على انتخابه رئيسا للبلاد، الأمر الذي أفضى إلى حالة من الغموض حول الأموال المذكورة وبدأ الأمل في استعادتها يتلاشى لدى الجزائريين.

وأمام التعقيدات القضائية والدبلوماسية التي تحيط بعملية استرجاع الأموال، يجري التحضير إلى تسوية "ودية" بين السلطة والضالعين في ملفات الفساد من أجل التوافق على صيغة مرضية للطرفين يكون فيها "المال مقابل الحرية" العنوان الأكبر.

غير أن الكلفة السياسية للصفقة لا تزال مصدر خوف لدى السلطة، على اعتبار أن شيوع الفساد الذي أثار ثورة الشارع الجزائري في 2019. وقد تتكرر نفس الثورة إذا ظهر تقارب جديد بين السلطة ورموز الفساد، خاصة بعد الانطباعات التي سجلت في وفاة ودفن الرئيس الراحل بوتفليقة الذي يعد المسؤول الأول سياسيا وأخلاقيا عن المرحلة وعن المآلات التي وصلت إليها البلاد، لكنه ظل بعيدا عن المساءلة والمقاضاة.

ولا يجد متابعون للشأن الجزائري مبرّرا لإنشاء صندوق أو آلية، لأن العبرة بحسب الخبير الاقتصادي والناشط السياسي المعارض إسماعيل لالماس في "استرجاع وإضفاء الشفافية الحقيقية حول تلك الأموال، ووضعها في خدمة البلاد والعباد وعدم تركها عرضة للصوص جدد".

وتحدثت تقارير محلية عن عواصم خليجية وأوروبية كباريس وجنيف ثم تركيا وكذا فضلا عن جنان ضريبية كانت وجهة مفضلة لمحولي الأموال الجزائرية إلى الخارج، وهو ما يؤكد حجم التعقيدات التي تعتري عملية استعادتها، لاسيما في ظل هشاشة السلطة الجديدة وأزمتها الداخلية.

وحدد المرسوم الجديد كيفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 152 – 302 والذي أسماه بـ"الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد".

ونص البند الثاني من المرسوم المذكور على فتح حساب تخصيص في كتابات الخزينة رقمه 152 – 302 وعنوان "الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد"، ويكون الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب هو الوزير المكلف بالمالية.

أما البند الثالث فجاء فيه بأنه "يقيد في الحساب ما يتعلق في باب الإيرادات كل من الأموال المصادرة بناء على أحكام قضائية نهائية، الأموال المسترجعة من الخارج، وناتج بيع الأملاك المصادرة أو المسترجعة".

وتوجه النفقات إلى دفع المصاريف المتعلقة بتنفيذ إجراءات المصادرة أو الاسترجاع أو البيع، وتصفية الديون المثقلة على الأملاك المصادرة أو المسترجعة، وتحدد مدونة الإيرادات والنفقات المقيدة في هذا الحساب بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، كما تحدد كيفيات متابعة وتقييم الحساب الخاص بموجب قرار من وزير المالية.

الرئيس الجزائري أمام حتمية الإيفاء بتعهداته

تفاهم فرنسي - إيطالي لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها

روما - ظهرت في الفترة الأخيرة بوادر تفاهم بين فرنسا وإيطاليا بشأن عدم تأجيل الانتخابات الليبية المزمع إجراؤها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، حيث تغيّر موقف روما من الإسلاميين بعد دخول تركيا على الخط.

وقال رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي إن "الاهتمام بمتابعة الوضع في أفغانستان وفي آسيا الوسطى لا يجب أن يصرف انتباهنا عن عدم الاستقرار الذي لا يزال يميز منطقة البحر الأبيض المتوسطة الموسعة".

وأضاف في وقت متأخر من ليل الخميس – الجمعة، في مداخلة عبر دائرة الفيديو في مداولات الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة "على وجه الخصوص، نحن ندعم عملية الانتقال في ليبيا من أجل حل مستدام وشامل للأزمة على المستوى المتعدد الأطراف والثنائي وداخل الاتحاد الأوروبي"، بحسب ما أوردته وكالة آكي الإيطالية للأنباء.

وتابع دراغي "الهدف هو استكمال المسار الذي خطه الليبيون أنفسهم لتجديد الإطار المؤسسي الوطني بطريقة موحدة، دون تدخل خارجي وتحت رعاية الأمم المتحدة".

وشدّد على أنه يتعين على المجتمع الدولي العمل مع المؤسسات والشعب الليبي لتجاوز الجمود الراهن، قائلا "يجب أن نضمن إجراء الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل والتنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار".

وحذر وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو الخميس من عدم إتمام الانتخابات الليبية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، معتبرا أن ذلك "يعرض استقرار المنطقة إلى الخطر".

وقال "إنها انتخابات يريدها الشعب الليبي الذي يطالب بالحياة الطبيعية. إن عدم التصويت من شأنه أن يعرض استقرار المنطقة بأكملها إلى الخطر وقد يفتح مرحلة جديدة من العنف، ويمكن أن يؤثر أيضًا على بلدنا والاتحاد الأوروبي بأكمله".

ويعزّز الموقف الإيطالي بجهود فرنسية لتسوية الأزمة في ليبيا وإرساء استقرار سياسي يضمن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

وأعلن وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان خلال مؤتمر صحافي على هامش الجمعية العامة السادسة والسبعين للأمم المتحدة أن إيمانويل ماكرون سيرعى "مؤتمرا دوليا حول ليبيا في الثاني عشر من نوفمبر".

ويأتي هذا الإعلان قبل نحو شهر من الانتخابات التشريعية والرئاسية رغم الشكوك التي تحيط بإمكانية إجرائها، خصوصا في ظل خلافات سياسية في ليبيا منذ المصادقة على قانون الانتخابات الرئاسية الذي صدر في التاسع من سبتمبر الجاري.

وذكّر لودريان مع نظيريه الألماني هايكو ماس والإيطالي لويجي دي مايو خلال اجتماع مخصص لليبيا الأربعاء في نيويورك بأن "فرنسا تدعو إلى الإبقاء على موعد الانتخابات المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر ورحيل القوات الأجنبية والمرتزقة".

وأحيا إعلان لودريان عن المؤتمر التنافس الفرنسي – الإيطالي على البلاد خلال السنوات التي سبقت الحرب الأخيرة في طرابلس، حيث تنافس البلدان على تنظيم المؤتمرات حول ليبيا لكنهما أعلنا مؤخرا عن التوصل إلى تفاهمات وأن الخلاف على ليبيا قد انتهى.

ماريو دراغي

يجب أن نضمن إجراء الانتخابات وتنفيذ وقف إطلاق النار

وخسرت إيطاليا نفوذها غرب البلاد لصالح تركيا التي حازت على أغلب مشاريع إعادة الإعمار، فضلا عن مشاريع التنقيب عن النفط والغاز، في حين أدى التدخل الروسي إلى تبديد أحلام فرنسا في السيطرة على المنطقة الوسطى بعد حديث عن انتشار مرتزقة فاغنر في سرت وفي مناطق جنوب البلاد (إقليم فزان) الذي يعتبر منطقة نفوذ تاريخية لها.

وسبق أن نظمت باريس في مايو 2018 مؤتمرا حول ليبيا كان من أهم مخرجاته تحديد الرابع والعشرين من ديسمبر من نفس السنة موعدا لإجراء انتخابات عامة وهو الأمر الذي لم يتحقق.

وفي يوليو 2017 نظم ماكرون لقاء بين القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق آنذاك فايز السراج واتفق الطرفان على عدة تفاهمات لم تتحقق أيضا.

وتسود خلافات سياسية في ليبيا منذ إعلان رئيس مجلس النواب عقيلة صالح مصادقته على قانون للانتخابات الرئاسية صدر في التاسع من سبتمبر.

وطلب المجلس الأعلى للدولة في ليبيا من البرلمان الاثنين تأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة عام على الأقل في غياب توافق حاليا على القانون الانتخابي.

ويعتبر المعترضون على القانون أن صالح يقدم خدمة إلى المشير خليفة حفتر الذي تسيطر قواته على شرق البلاد وأجزاء من جنوبها، والذي سيعلن ترشحه للانتخابات المقبلة.

ولم تستبعد وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش في أواخر أغسطس احتمال تأجيل الانتخابات في حال تأخر مجلس النواب في إقرار القانون الانتخابي.

معضلة السكن الجامعي في تونس تتكرر دون معالجة

خالد هدوي

تونس - تتكرر معضلة السكن الجامعي في تونس ويعاني الطلاب من محدودية فرص السكن مع بداية كل سنة جامعية، ما يطرح حقيقة وضع الدولة لاستراتيجيات لمعالجتها خصوصا في ظل تزايد عدد الطلاب، وتسجيل نسب نجاح قياسية في المناظرة الوطنية للباكالوريا في دورتها الأخيرة.

وأكّدت وزيرة التعليم العالي ألفة بن عودة تقدّم عملية إيواء الطلاب الجدد بالمبيتات الجامعية رغم وجود نقص وتفاوت بين الجهات في توفر السكن.

ودعت بن عودة في تصريح لإذاعة محلية إلى "ضرورة تظافر الجهود لفتح المبيتات الجديدة سواء العمومية (حكومية) أو الخاصة"، موضحة أنه "تم الترفيع في طاقة الاستيعاب بإثني عشر ألف سرير".

صعوبات بالجملة

وسجلت تونس نسبة نجاح قياسية في امتحان البكالوريا تجاوزت سبعة وخمسين في المئة، وبلغ مجموع الناجحين ثمانية وسبعين ألفا من مجموع 145 ألف طالب.

ويرى مراقبون أن نسب النجاح في الدورة الأخيرة للامتحانات الوطنية الباكالوريا فاقت التوقعات والانتظارات، ما خلق زيادة في عدد الطلاب الملتحقين بالمؤسسات الجامعية ما سيفاقم مشكلة السكن، معتبرين أن الإصلاح يتطلب برامج وخططا استراتيجية بعيدة المدى ومدروسة.

وأفاد سليم شورى وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق، أن "اكتظاظ الجامعات يقع أساسا في المناطق الساحلية وبدرجة أقل في المناطق الداخلية للبلاد، ونسبة استيعاب الطلاب بالمبيتات منذ السنوات الماضية محدودة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "هناك أكثر من ستين ألف طالب يتمتعون بالمنح الجامعية من مجموع 240 ألفا (في السنتين الأخيرتين)"، مستدركا "لكن هذه السنة هناك وضع استثنائي وعدد الطلاب فاق كل التوقعات، حيث كانت الأماكن المخصصة للطلاب في حدود خمسين ألفا، لكن نجح أكثر من سبعين ألف طالب، أي بزيادة عشرين ألفا وهو ما خلق هذه الأزمة"، واقترح "ضرورة تهيئة بعض المساكن والمباني كمبيتات للطلاب".

واعتبر سليم شورى أن "المشكلة جوهرية وتحتاج إلى الإصلاح ووضع استراتيجية واضحة في علاقة بالحلول الجذرية والتشغيل والتوجيه الجامعي"، مشيرا إلى أنه "تم الانطلاق في هذا المشروع منذ سنتين بتمويل المؤسسات الجامعية في علاقة بالجودة والتشغيل والبحث العلمي والحياة الجامعية، وأن الإصلاح يحتاج إلى التمويل الذي يعتبر الآن صعبا في ظل الأزمة الاقتصادية والأوضاع المتردية بالبلاد".

وسبق أن نفذ عدد من الطلاب المتمتعين بحق الإيواء بالمبيتات الجامعية وقفة احتجاجية بمقر ديوان الخدمات الجامعية للشمال للمطالبة بتسوية وضعياتهم وتوفير السكن الجامعي، خاصة بعد انطلاق الدروس بعدد من الجامعات.

وانتقد ممثل الاتحاد العام لطلبة تونس فادي أولاد عمر في تصريح لإذاعة محلية ما اعتبره"مماطلة من الديوان في إيجاد حلول لإشكالية المبيتات».

وشدّد على أن "الطلاب المحتجين أمام مقر الديوان سيدخلون في اعتصام مفتوح في حال لم يستجب الديوان لمطلبهم في توفير سكن جامعي".

وترى منظمات طلابية أن أزمة السكن تتواصل مع كل موسم، منتقدة سياسة الدولة في معالجتها، ومحدودية الحلول المقترحة لإصلاح المنظومة برمتها.

سليم شورى

الوضع هذه السنة استثنائي وعدد الطلاب فاق كل التوقعات

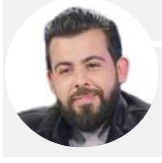

سيف الدين غابري

هناك من لم يتحصل على سكن وعدد المبيتات محدود

وأفاد سيف الدين غابري، القيادي بالاتحاد العام لطلبة تونس (منظمة طلابية)، أن "الجامعة التونسية منذ 2011 تعاني من أزمة على المستوى الأكاديمي والسكن"، مضيفا "ليس هناك فوارق بين الموسم السابق وهذه السنة، نظرا لتوافد أعداد كبيرة من الطلاب على الجامعات".

وعزا في تصريح لـ"العرب" الأزمة إلى "عدم وجود سياسة واضحة وخطة عمل لتشخيص المشاكل ومعالجتها، مع تواصل وجود السياسة الارتجالية".

وتابع غابري "هناك نقص في عدد المبيتات الجامعية وعدد الأسرّة والغرف، والبعض ما زال لم يتحصل على سكن بعد مرور أكثر من أسبوع على انطلاق السنة الجامعية"، مشيرا إلى أن "هناك خمسة وعشرين مطعما جامعيا لم تستأنف نشاطها بعد وهي في طور الصيانة، فضلا عن خمسين مبيتا جامعيا فيها مشاكل وأزمات".

ودعا غابري سلطة الإشراف ووزارة التعليم العالي إلى ضرورة العمل التشاركي مع مختلف الأطراف المتداخلة وتوفير لوازم الطلاّب.

وفي وقت سابق، كشفت وزيرة التعليم العالي ألفة بن عودة أن الجامعات تواجه زيادة في عدد الطلاب الجدد بنسبة سبعة وأربعين في المئة بعد التحاق أكثر من ثمانية وسبعين ألف طالب بمرحلة التعليم الجامعي.

وقالت بن عودة في مؤتمر صحافي إن "الوزارة واجهت ضغوطا في الاستجابة لطلبات التوجيه إلى الاختصاصات التي يختارها الطلاب الجدد، وبلغت نسبة الاستجابة لاختياراتهم الأولى تسعة وثمانين في المئة، وتتواصل الجهود من أجل تمكينهم من الحق في السكن".